

# البناء

## شريعة الغاب في السياسة الخارجية الأميركية

### أسامة العرب\*

يقول الكولونيل أندرو جيه باسفيغيتش في كتابه «حرب أميركا من أجل الشرق الأوسط الكبير»، الصادر عن دار نشر راندوم هارس، إن فكرة إعادة ترتيب العالم كانت تستحوذ على عقول صانعي القرار الأميركي، ولكنهم مؤخرًا لم يعودوا يطبقون أن يشهدوا المزيد من الخسائر التي تُبقي بها جيشهم في المنطقة، ولا سيما الخسائر البشرية. مؤكداً أنّ فشل السياسة الأميركية هو ما أدّى إلى ولادة مظاهر من العنف الدموي المخيف على شكل «إرهاب منظر»، كما لم تقم أميركا سوى بترك عدد من الدول الفاشلة و«حالة واسعة من التمرد والرعب والموت» وراءها. ومن ثمّ يتساءل الكاتب مستغرباً عن السبب الذي يدفع أميركا للاستمرار في حروبها وفي دفع الخسائر، لا سيما بعدما تأكدت من عجزها عن كسب المعارك؟ أما اليوم، ففي الوقت الذي يقرب فيه موعد رحيل أوباما، حارباً العالم يعيش أزمات مخيفة، ساهمت سياسته الفاشلة وسياسات سلفه الإجرامية في خلقها وفي تصاعد وتيرتها، خصوصاً في الشرق الأوسط، حيث أزمات سورية، العراق، ليبيا، اليمن، بعدما توسع انتشار الإرهاب التكتفيري فيها، وما يعلته من خطر على السلم والأمن الدوليين. فلماذا نتساءل عن المتغيرات الدولية والإقليمية التي سوف يحملها معه الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً، حيث من المقرر إجراء الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني المقبل، وعلى أن يتسلم الرئيس الجديد مهام منصبه في كانون الثاني من العام 2017.

ونحن إذ نعي بأنّ السياسة الخارجية الأميركية لها ثوابت لا يمكن أن ترتبط بشخصية الرئيس أو بالحزب الذي ينتمي إليه، وبأنّ قاسمها المشترك هو تحقيق مزيد من التمدد والتفوّذ، والاستيلاء على حقوق الشعوب المستضعفة، دونما إكثار بالمواثيق أو الجهود الدولية. وإذ نعي أيضاً، بأنّ المساعدات التي تقدمها «الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل»، تذهب باتجاه تمويل أنظمة هذه الأخيرة الإجرامية، ناهيك عن استخدامها لها في إرهاب أبناء شعبنا في فلسطين ولبنان وسورية، من خلال حروبها الصهيونية الشعواء عليها. عدا عن الأموال التي تذهب لبناء المشروعات الاستيطانية التوسعية الجديدة، والتي تمهّد شيئاً فشيئاً لقمص وتهويد المزيد من الأراضي العربية والإسلامية المجاورة.

ولكن لا نستطيع إلا أن نندي استغرابنا من نقض أميركا لمواثيقها، فهي هو الاتفاق النووي المبرم مؤخراً مع إيران على سبيل المثال، قد تحول إلى أحد أبرز الملفات الحاضرة في سياق الرئاسة الأميركية. وفي حين أنّ الديمقراطيين يؤيدون هذا الاتفاق، فإنّ الجمهوريين يريدون أن يجعلوا الملف يعود إلى الربع الأول، خاصة بعدما أعلن حزبهم عن رفضه للاتفاق وعن نيته بالانسحاب منه، وكأن شيئاً لم يكن.

وقد كان لافتاً فعلاً تهديد السناتور الأميركي، حاكم ولاية تكساس، تيد كروز، بالتخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة للاتفاق النووي الإيراني في أول يوم له في منصبه إذا انتخب رئيساً للولايات المتحدة، وكذلك تهديد رجل الأعمال الثري دونالد ترامب أن يجعلها صفرية إذا انتخب هو، خاصة بعدما أعلن فيمَا صرّح عضو مجلس الشيوخ الجمهوري، ماركو روبيو، مهذاً بأنه لن يسمح تحت أي ظرف لإيران بالسير قدماً بالاتفاق النووي، دون أن يحدّد إجراءاته.

ولكن على ما يبدو فإنّ الولايات المتحدة عاجزة كلياً عن إلغاء الاتفاق، لأنّها ترى أنّ من مصلحتها التخفيف من أعباء أوارها في الشرق الأوسط تمهيداً لتكثيف اهتمامها على منطقتي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث باتت الصين تهديد مصلحتها هناك. ولذلك، فإنّ مساعها المستقبلي يتجه إلى تأسيس حلف لخصوص إيران، والذي تتضمّن إليه مؤخراً تركيا وبakistan، بغية خلق نوع من التوازن معها، وبشكل يمنع إيران من التفرّد بالحكم في مصير المنطقة وفقاً للتصريحات الصادرة عنها. ولضمان دوام التحكم الأميركي عن بُعد بمفاصل الشرق الأوسط برمته.

من هنا، فإنّ أميركا سوف تقف مستقبلاً وبشدة ضدّ سيطرة حلفاء إيران على مضيق باب المندب بغية منعهم من التحكم بكامل خطوط نفط، لا سيما أنّ إيران تستطيع أعلى على مضيق هرمز، كما تقول «الولايات المتحدة».

إنما تبقى عقدة أميركا الحالية، بأنّ الخلافات الداخلية القائمة بين حلفاء خصوم إيران ما تزال قائمة، وبقوة، وهي تبيّن بإمكانية انهيار حلفهم هذا في أيّ وقت، خصوصاً أنّ خطر الإرهاب التكتفيري يتهدّدهم، كما أنّ الجميع بات يخشى من تمدده إلى داخل دولهم. وبالتالي، فمن الصعب تصوّر مستقبل الصراعات في الشرق الأوسط خلال الأعوام اللاحقة، لا سيما بسبب اللائقين الدائر حالياً حول ماهية الاتفاقيات السرية القائمة بين الدول الكبرى، والمتعلقة بترسيم حدود مصلحتها الجيوسياسية في المنطقة. ولكن الصلة الأساسية بين هؤلاء تبقى وبدون أدنى شك، الحفاظ على ديمومة المشروع الصهيوني، والذي أصبح التحالف معه استراتيجية بفعل القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة المنتشرة دولياً.

من جهة أخرى فإنّ كل ما نسمعه من قرارات تصدر عن مجلس الأمن، كنسقة هذا الأخير مؤخراً بالقرار الرقم 497 المتعلق بالجزلان المحتل. وتمسكه أيضاً بالقرارات السابقة الرقم 242 لعام 1967 والرقم 338 لعام 1973. إنما كلّها تعتبر حبراً على ورق، حيث لا توجد أيّ آلية دولية تضمن تنفيذ هذه القرارات، ما لم تراقبها رغبة أو مصلحة من قبل الدول العظمى، لا سيما «الولايات المتحدة الأميركية».

وهو هذا المنطق، فلا نغالي إن قلنا بأنّ ما يحكم السياسة الدولية، هو قاعدة الحق للقوة فقط، خصوصاً أنّ الدول الاستعمارية تتلطيّ دوماً وراء شعارات زائفة لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة تهدف، وبدون أدنى شك، إلى هتك مبادئ العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان المجتمعات الأضعف منها. ونحن لا نستغرب أبداً سياسة الانزواجية في المعايير المعتمدة على الساحة الدولية، إذ إنها أمر تعودنا عليه منذ أمد بعيد.

ولكن يبقى من حقنا أن نسأل الرأي العام الإقليمي والدولي عن سبب انجراره دوماً وراء الأباطيل والأكاذيب الإعلامية التي يسوقها الغرب، ودونما أيّ تفكير أو تحليل بالامر؛ فلماذا يثق مثلاً أن تحنكر الدول العظمى صناعة الأسلحة النووية، لا سيما أميركا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل، فيما يعتبر اقتناؤها من قبل الدول الأضعف منها تهديداً للسلم وللأمن الدوليين؛ كما لا تتورّع أميركا عن استخدام أسلحتها النووية في اليابان مرتين قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ولماذا لا يُعتبر الدعم المالي السنوي الأميركي، والذي يقَدّم على شكل كفالات وتبرعات للكيان الصهيوني، تمويلاً للإرهاب؛ لا سيما أنّ صانعي القرار الأميركي يطمنون بأنّ تلك المبالغ تخصص لإقامة المزيد من المستوطنات على أراضي الغير في فلسطين وسورية ولبنان، ولشراء أسلحة حربية متطورة يتمّ استخدامها في حروب «إسرائيل» العدوانية علينا؛ ولماذا لا يثق للدول الأضعف بأن تحاكم الإدارة الأميركية قضايا لتكديدها التعويضات المالية لورثة ضحاياها، كضحايا اليابانيين والغرب على سبيل المثال؟

وأخيراً، فما دامت السياسة الدولية تنتج نهب شريعة الغاب، فتقسم أراضيها كما تشاء، وتؤسّس دولاً وتلغى دولاً كما تشاء، وتصادر خيراتها ومواردها كما تشاء، متذرّعة ببجج واهية لا تمت للحقيقة بصلة، ودونما الأخذ بعين الاعتبار بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، فإننا لن نتحرّر أبداً إلا بكنفاح ونضال وتقويات المقاومة الشعبية الباسلة. فانتفضوا أيها المقاومون الأبطال الأشاوس لمواجهة أعدائكم، فإن ينصركم الله فلا ظلم ولا جحيم، من الصديق الوطني للمهجرين سابقاً

### روزانا رمّال

واحد من اثنين تعنى هزيمة الرئيس الأسبق سعد الحريري إلى تركيا لزيارة الرئيس رجب طيب أردوغان، الأولى اعتبار الحريري أنّ تركيا لاعب أساسي في الساحة اللبنانية وقد يحتاج ذلك لبعض التساؤلات المترافقة مع شكوك تصبّ في دور أمني بحث لدعما مجموعات قاعية في جرد البلاد، والثاني يعني أنّ الحريري بشخصه ينتظر أو يراهن على حدث إقليمي ما في المنطقة ليني في أساسه خطواته المقبلة، وفي الحالتين يكشف الحريري نفسه أمام دورين يشوبهما الكثير من التباسات في هذا التوقيت بالذات.

يلتقي الحريري إضافة إلى أردوغان كبار المسؤولين الأتراك، ويبحث معهم الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية في حين لا تسمّح صفته النيابية بهذه الحركة ولا تغطي لقاء رئاسياً بهذا الحجم يكرّز التذكير بزيارته موسكو، كيف وأنه توجّه نحو تركيا بوقت تسرع الممارك في حلب بعرض على حزب تركي صريح، إضافة إلى «جبهة النصر» تسيطر بشكل مباشر على المدينة تماماً كما تسيطر الجبهة على مدينة عرسال اللبنانية وجردوها، أيّ أن الدور التركي في المحظّين مشهود.

يمكن للحريري كمسؤول لبناني البحث مع الأتراك بين مسؤولين أمنيين ومعتنين بملف منطقة عرسال ومصيرها المعلق بين أيدي «جبهة النصر» و«داعش» إضافة إلى مصير العسكريين اللبنانيين المختطفين، لكن هذا لم يطرح على ما يبدو، وتوقيت الزيارة في ظلّ تصعيد تركي سعودي في حلب يعني ضرورة مسارعة الحريري للاستكشاف عن ماهية العملية وإمكانية تطورها وامتداد تداعياتها على لبنان، وبهذا الإطار يبحث الحريري احتمالات تأثر الساحة اللبنانية بالمخاطر التي تحيط بحلب، خصوصاً إذا بدأت

## الحريري في تركيا... ليس للرئاسة فلماذا إذا؟

روسيا وحلفاؤها بتنفيذ الخطة الشاملة في حلب واستعر المشهد أكثر.

يؤكد الحريري للوفد الصحافي المرافق أنّ زيارته تركيا ليست لبحث ملف رئاسة الجمهورية، بل ليشرح خطورة الفراغ على لبنان، هذا لأنّ يضيف جديداً على سامع المسؤولين الأتراك ولا أردوغان تحديداً المهتمّ أولاً وأخيراً بمصير الحدود بين تركيا وسورية وملف الأكراد ومعركة حلب الموعودة، بالتالي فإنّ الزيارة لا تتعلق بالاستحقاقات المحلية اللبنانية لا من قريب ولا من بعيد، وإذا كان الحريري ذهب لاستطلاع النيات التركية في حلب فإنّ هذا يعني نيات مطبقة لديه بإمكانية المروعة مجدداً بملف الرئاسة اللبنانية، فإذا كان ميزان القوى يتجه مجدداً نحو خطة تركية تصعيدية تراهن انقراضاً على تمكينها من استعادة زمام الأمور، فإنّ هذا يعني أنّ لا حاجة للحريري ليتمسك بمرشح من قوى 8 آذار واعتبار نفسه محكوماً بما شأنه أنّ يعتبر هزيمة محلية بكل الأحوال، وإذا كان هذا رهان الحريري فعلاً فإنه سيتمّ صل ترديجياً من ترشيح فرنجية إلى الرئاسة، كل ذلك يعتمد على النفس التركي - السعودي في معركة حلب التي تحسم وضع سورية بين نصر أو هزيمة شبه كاملين.

يلفت إعلان وزارة الخارجية الروسية عن تعرّض قنصليتها في حلب لصف من قبل «جبهة النصر»، ما يعني في باطنه تصعيداً تركياً عبر رسالة مباشرة لروسيا، فاتقرة المسؤول الأول والأخير عن نشاط المسلحين هناك، وإذا كانت معارك حلب والتصعيد التركي - السعودي بحرق الهدنة فيها شبه محاولة لحرف الأنظار عن مفاوضات اليمن وما تشكله من هزيمة جديّة للسعوديين، فإنّ التصعيد التركي أيضاً يفترض ضربة على روسيا في ملف الأكراد واستعداداً تركياً للاستدراج لمعركة كبيرة بحلب، وهذا من شأنه الإشارة إلى التعهد المستمر والفجوة الكبيرة بالعلاقة الروسية التركية ويؤكد أنّ مصير المفاوضات

## يازجي يلتقي الجعفري ووفداً أميركياً

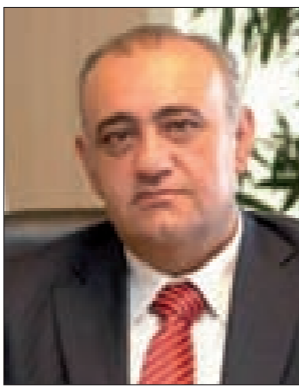


يازجي متوسطاً الجعفري والوفد

استقبل بطيريك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي في الدار البطريركية

### قانون الانتخاب رهن توافق القوى السياسية

## فنيش: مشروع حكومة ميثاقية مقبول ويمكن الانطلاق منه ليوّن: لا شيء أهم من وضع قانون جديد



ليون



فنيش

على أساسه في حزيران 2017، على أنّ يأتي مجلس جديد ينتخب رئيساً جديداً، ويقرّ القانون الانتخابي العادل. وعن المعارك البلدية في زحلة، رأي عام يشتم المسيحيين جميعاً، وجميع التوافقين إلى العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه في الانتخابات لأننا قبلنا بتعديد الأمر الواقع لمجلس النواب على أساس أنّ يصار إلى وضع قانون انتخاب جديد. ونحن نعتبر أنّ لا شيء أهم من هذا الأمر ولو أنه سيسرق وقتنا.

وعن موقف حزب اليمين من قانون الانتخاب على وقع الكلام عن أنّه ليس مستعجلاً لإقراره تماماً كما أنه غير مستعجل لانتخاب الرئيس معهن. العتيد، اعتبر أنّ «حزب الله يصف الواقع كما هو ويدعو إلى انتخاب العماد ميشال عون بوصفه الممثل الأول للمسيحيين، ولو كان لا يريد انتخابات، ما كان ليرفع هذا الطلب المنطقي والحقيقي، بل كان طلب أموراً تعجزية. الحزب يطالب اليوم بما هو واقعي، فهل الأخرى يقبلون بانتخاب الممثل الأول للمسيحيين؟» وعن التنسيق العوني مع الحلفاء في ملف قانون الانتخاب، أكد أنّنا «نسوق مع الجميع في هذا الموضوع. وهنأنا أسأل لماذا لا نذهب إلى انتخابات نيابية اليوم؟ ندعو الجميع إلى قراءة قرار المجلس الدستوري الذي ردّ الطعن بالتمديد، وقال علناً إنه غير شرعي وغير قانوني، وأصدر توصية بتقشير ولاية هذا المجلس، لذلك، إن لم يكن لدينا قانون انتخاب عادل ليجري الاستحقاق النيابي

أوضح وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش أنّنا «مع تقسيم لبنان دائرة واحدة وفق النظام النسبي، وإذا تعذّر ذلك، نحن مع تقسيم لبنان إلى دوائر موسّعة مع النظام النسبي»، معتبراً أنّ «مشروع القانون الذي أرسلته حكومة الرئيس نجيب ميقاتي إلى مجلس النواب القائم على تقسيم لبنان إلى 13 دائرة تعتمد النظام النسبي، مقبول ويمكن الانطلاق منه». واعتبر أنّ «الرئيس بري يبرأجعه قانون الانتخاب إلى اللجان النيابية المشتركة «استجاب» لإصرار كتل نيابية على «أولوية» القانون، كما أنه حاول إزالة المعوقات أمام عودة مجلس النواب إلى ممارسة دوره التشريعي ولو بالحد الأدنى لتجنب أي ضرر إضافي على البلد في ظلّ الشعور الرئاسي»، مثنياً في هذا السياق على الدور «الإيجابي» لرئيس المجلس الذي يراعى الأصول البرلمانية والاعتبارات السياسية». وأشار إلى أنّ «مهمة اللجان النيابية البحث في تعقيدات أساسيتين من دون الدخول في التفاصيل: أولاً «العمود الفقري للقانون» بما معناه أي نظام ترشيح؛ وثانياً تقسيم الدوائر». وقال: «البعض اعتبر أنّ إحالة قانون الانتخابات إلى اللجان المشتركة إنما هو «تضييع» للوقت، فما هو المطلوب؟ وما الذي يجب أن يفعله الرئيس بري؟» ولفت فنيش إلى أنّ «المطلوب من اللجان المشتركة أن «تتهيأ» للاقتراحات أو مجموعة محددة من المواقف في شأن قانون الانتخاب لترفعها لإقفا إلى الهيئة العامة»، مشدداً على أنّ «قانون الانتخاب ليس قانوناً عادياً إنما يحتاج إلى مساحة كبيرة من «التوافق»» واعتبر أنّ «اقرار قانون جديد للانتخاب بات ضرورة ليس الآن وإنما منذ زمن، لأنه مدخل أساسي لإصلاح العديد من الأمور ومن أجل إعادة إنتاج السلطة.» وفي السياق عينه، قال عضو «كتل التغيير والإصلاح» وزير السابق غايي ليون لـ «المركزة»: «يجب الاتفاق على المبادئ انطلاقاً من المادة 24 من الدستور ومن

## خفايا

سئل وزير سابق في مجلس حضره نواب من كتلة المستقبل عن الهدف من زيارة الرئيس سعد الحريري إلى تركيا، فردّ بلهجة تهكمية لافتة قائلاً: يبدو أنه ينسّق مع الرئيس التركي رجب أردوغان بشأن الوعود الخليجية التي يمكن إطلاقها للمرحلة المقبلة، بعد التلميحات التي غاب عنها الخيبة التي عانى منها الرجل منذ أن أطلقا قبل سنوات وعديهما بالعودة عبر مطار دمشق (الحريري) وبالصلافة في المسجد الأموي (أردوغان)!

## الحريري يبحث التطورات مع أردوغان؛ نعول على دور تركي في حل أزمات المنطقة



أردوغان مستقبلاً الحريري في قصر يلدز في اسطنبول

استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عصر أمس في قصر يلدز بإسطنبول، الرئيس سعد الحريري وعقد معه اجتماعاً مطولاً استمرّ قرابة الساعة ونصف الساعة، ثمّ خلاله عرض الأوضاع في لبنان من مختلف جوانبها وتدابير الأزمات السورية وآخر المستجدات في المنطقة.

بعد اللقاء قال الحريري: «تحدثنا عن المشاكل في المنطقة، وخاصة ما يحصل في سورية في هذه المرحلة، ونحن نعتقد أنّ تركيا يمكنها أن تلعب دوراً في إحلال الاستقرار في المنطقة. كما شرحت لخفايا مدى تأثر الفراغ الرئاسي على الوضع في لبنان، لا سيما الحياة الاقتصادية والسياسية فيه. كذلك تحدثنا حول الدور الإيراني في المنطقة، ونحن نريد علاقات جيدة مع إيران ولكن تدخلاتها في دول المنطقة بشكل سلبي هو الذي يؤدّي إلى عدم حصول هذا النوع من العلاقات الجيدة معها.»

ورداً على سؤال حول أهداف زيارته لموسكو وانقره، أجاب: «ما يهني هو أنّ يبقى لبنان على الساحة، ويعترف الجميع أنّ البلد يعاني على أكثر من صعيد، ولا سيما أيضاً حجم اللاجئين السوريين الموجودين فيه، وهو ما يبحثه كذلك مع الرئيس أردوغان، وهو أوضح لي أنّ تركيا تعاني أيضاً من المشكلة نفسها، لذلك اتفقنا على التعاون لبحث المجتمع الدولي لكي يساعد أكثر في هذا المجال.»

وعما إذا كان الهدف هو التوسيق للنائب سليمان فرنجية، قال الحريري: «لم يكن هناك أيّ تسويق لأشخاص، بل تركّز البحث حول شرح ما يحصل في لبنان، فالجميع يعرف أنّ وضعه الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي وصل إلى مراحل خطيرة جداً. هذا أمر واقع وهذا ما نشرحه لهذه الدول، ونحاول أنّ نبيّن أنّ لبنان بحاجة إلى مساعدة في موضوع اللاجئين اقتصادياً ومعيشياً.»

## إميل لحود: هل أخذ الحريري معه نسخة من مفتاح بيروت ليقدمه لأردوغان؟



في لإثحة البيارة أو أحد الأعضاء الأرمن الخلفة ليكمل مسلسل تناقضاته الذي يدعو إلى السخرية من جهة والألم من جهة أخرى. الألم على ما بلغه بعض السياسيين في لبنان من قدرة على الكذب على الناس وخداعهم، والعمل على عكس الشعارات التي يرفعونها والتكرار للحملات السياسية لزيارة الحريري التي كانوا يكدّبون أيضاً في تلك الحملات. وتابع لحود: «إذا كانت النتائج السياسية لزيارة الحريري إلى تركيا معروفة سلفاً، ولن نضيع وقتنا في انتظارها، فإن ما نتمناه فعلاً أنّ تكون نتائجها المالية جيدة على موظفي مؤسساته يحفظون بروتينهم بعد طول

## معوللي يناشد القيادات الروحية توحيد الأعياد



أصدر النائب الأسبق لرئيس مجلس النواب ميشال معوللي بياناً فيه: «سنحسب أسابيع احتفلات الطوائف الغربية بعيد الفصح، وغداً نتحتفل الطوائف الشرقية بالعيد نفسه. فهل يجوز أنّ يصلب المسيح مرتين وأن يبقى هذا الخلاف المدمر على مدى قرون من الزمن؟ ألا تشعر هذه القيادات بأنّ المسيحية في أيمانها هذه تترابط في المراحل منذ مئة عام؟ ألا تستدعي هذه المجازر التي ترتكبها الحركات التكتفيرية للقضاء

على المسيحيين، بل أبناء البشر قاطبة».